بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR - ANNABA
BADJI MOKHTAR - ANNABA UNIVERSITY

عنابـــــة–جامعة باجي مختار

الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم المالية
الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية
سنة أولى ماستر
التخصص: مالية وصيرفة إسلامية

بحث حول

طرق استنباط الحكم الشرعي

من إعداد:

- حنان بوساحة

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد رقامي

دفعة 2024/2025

مقدمة:

اذا ألقينا نظرة عامة على مراجع الفقه الإسلامي ألفينا قسم المعاملات المالية ذا الحظ الاوفر في تضمنه القواعد والضوابط الفقهية. وذلك لما يحتاج اليه هذا القسم من كثرة التعليل والتحليل والضبط نظرا الى كثافة الاجتهادات والآراء المختلفة في اطار المعاملات ،اذ الغالب عليها الاستنباط والاستنتاج في ضوء النصوص التشريعية .على ان هناك قواعد كبرى لها أهمية قصوى في هذا المجال قد عني بها العلماء بوجه خاص .

تعريف الاستنباط

وهو في اللغة: الاستخراج، (استفعال) من أنبط، وهو مأخوذ من النبط فـ(النون، والباء، والطاء) تدل في الأصل على استخراج شيء. ومنه: قوله تعالى: وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴿ (النساء: 83أي: يستخرجونه من معادنه. ويقال: استنبطت الماء: إذا استخرجته، و(النبط): أول ما يخرج من ماء البئر عند حفرها ، ويطلق عليه أيضاً (القريحة). و(الأنباط) شعب سامي كانت له دولة في شمالي شبه الجزيرة العربية، وعاصمتهم (سلع)، وتعرف اليوم بـ(البتراء)، كما تطلق على المشتغلين بالزراعة؛ سموا بذلك لاستنباطهم المياه من الأرض، واستعمل أخيراً في أخلاط الناس من غير العرب.

وأما الاستنباط في الاصطلاح فقد عرفه الجرجاني بالمعنى العام بأنه: " استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن، وقوة القريحة. وعرفه الماوردي بأنه: " استخراج المعاني من ألفاظ النصوص. فهو يشمل استنباط الأحكام الفقهية وغيرها، كما يشمل الاستنباط من النصوص الشرعية، وغيرها.

ا لأحكام تنقسم باعتبار الوضوح والخفاء إلى أحكام مصرح بها وأحكام مستنبطة، فا لأحكام المصرح بها كثيرة مثل في قوله تعالى" وَأَقِيمُواْ الصلاة وَآتُواْ الزكاة وا ركعوا مَعَ الراكعين" البقرة الآية 43.

وأما ا لأحكام المستنبطة فهي على نوعين:

1. ما يستنبط من غير ضميمة إلى أيه أخرى كاستنباط صحة صوم الجنب من قوله تعالى" احل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وانتم لباس لهن..... ".البقرة سورة

2. ما يستنبط مع ضميمة أية أخرى مثل:

ما إستنبطه علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن اقل مدة الحمل ستة أشهر من قوله تعالى " وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثلاثون شهرا." ا لاحقاف 15 مع قوله" وفصاله في عامين" لقمان14. واحتج بها ابو حنيفة على انه أكثر الرضاع سنتان ونصف(30 شهرا) واستنباط ا لأصوليين أن تارك ا لأمر يستحق العذاب من قوله تعالى" قالَ يا هارُونُ ما مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا (92) أَلاَّ تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي."(طه 92، 93)

مع قوله تعالى" ومَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا" (الجن الآية 23)

أنواع استنباط ا لأحكام الفقهية

استنباط ا لأحكام الفقهية يتنوع - باعتبا رات مختلفة إلى عدة أنواع وهي:

أولاً: الاستنباط الفقهي يتنوع باعتبار كلية ا لأحكام واختصاصها بالبعض إلى استنباط أحكام جزئية، واستنباط أحكام كلية:

1- **استنباط ا لأحكام الجزئية** هو ما كان متعلقاً بحكم خاص. مثل: استنباط بعض العلماء من قوله تعالى: ﴿ وَأَذِن فِي النَّاسِ بِالْحَجِ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) (الحج 27) أن المشي أفضل في الحج.

2- **استنباط ا لأحكام الكلية** هو ما كان عاماً يدخل تحته العديد من المسائل الجزئية، وهو يتنوع إلى عدة أنواع منها:

أ- **استنباط القواعد الأصولية من النصوص الشرعية**، ومن نصوص أئمة المذاهب الفقهية مثل: استنباط حجية ا لإجماع من قوله تعالى:" وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " (النساء: 115).

ب- استنباط مقاصد الشريعة الإسلامية من الأوامر والنواهي الواردة في نصوص الكتاب والسنة، مثل: استنباط العلماء أن القصاص مقصده درء المفاسد التي تترتب على القتل من قوله تعالى: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إسرائيل أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جميعاً (المائدة:32).

ج- استنباط القواعد الفقهية من النصوص الشرعية وغيرها مثل: استنباط قاعدة: "الأمور بمقاصدها من قوله تعالى: "وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحُ" **(البقرة: 220)**

د- استنباط النظريات الفقهية من النصوص الشرعية وغيرها مثل: نظرية التعسف في استعمال الحق، ونظرية الضرورة.

هـ- استنباط علل الأحكام المنصوص عليها في الكتاب والسنة، فالعلة إما أن تثبت بنص قطعي، أو نص ظني، أو استنباط. واستنباط العلة يكون عن طريق (السير والتقسيم)، فالتقسيم يسبق السبر، وهو يعني حصر الأوصاف التي يراها المجتهد صالحة لأن تكون علة للحكم، ثم يكر عليها بالفحص والاختبار والتأمل. وأما السبر فهو إبطال ما يراه غير صالح للتعليل، واستبقاء ما يراه صالحاً لأن يكون علة حتى يصل بعد هذا الإلغاء والإبقاء إلى أن هذا الوصف هو العلة ومن الأمثلة على ذلك استنباط (الإسكار) من آية تحريم الخمر. ويؤيد ذلك ما روي عن عبد الله بن عمرو أن النبي (ص) قال: (إن الله حرم فالميسر: القمار، والكوبة: الطبلة، والغبيراء شراب يصنع من القمح .الخمر والميسر والكوبة والغبيراء، وكل مسكر حرام) والشعير.

الاستنباط الفقهي - باعتبار الصحة والبطلان- صحيح، وباطل:

1- الاستنباط الصحيح هو: أن يكون الحكم المستنبط صحيحاً في ذاته، ومما تراعى فيه دلالة النص محل الاستنباط، وذلك بعدم وجود معارض شرعي راجح.ومن الأمثلة على ذلك استنباط كون العبادات توقيفية، فلا يتعبد الإنسان الله بشيء إلا بما شرع من قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 128).

وهو الباطل أو الفاسد -٢: ما لا تتوافر فيه شروط الاستنباط الصحيح من عدم صحة الحكم المستنبط؛ بأن وُجد معارض شرعي راجح، أو كانت دلالة النص محل الاستنباط غير صحيحة. ومن الأمثلة على ذلك: ما استنبطه بعض المتصوفة من قوله تعالى لأيوب: اركض برجلك هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ) (سورة ص42) من جواز الرقص. وهو باطل من وجهين: الأول: عدم جواز الرقص شرعاً. والثاني: أن الآية لا تدل على ذلك. قال أبو الفرج ابن الجوزي: وهذا احتجاج بارد؛ لأنه لو كان أمر بضرب الرجل فرحاً كان لهم فيه شبهة، وإنما أمر بضرب الرجل لينبع الماء).

الاستنباط الفقهي - باعتبار محل الاستنباط- لفظي ومعنوي

1- **الاستنباط اللفظي** :هو الاستنباط من ألفاظ النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وما تدل عليه تلك الألفاظ في عمومها وخصوصها، والمنطوق والمفهوم وغير ذلك.

2- **الاستنباط المعنوي** :هو الاستنباط من غير ألفاظ النصوص، وذلك عن طريق القياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع، والعرف وغير ذلك.

أهمية استنباط ا لأحكام وفضله

مدح الله تعالى أهل ا لاستنباط في كتابه، وأخبر أنهم أهل العلم في قوله تعالى: وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي ا لْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (النساء: (83وبين العلماء أهمية ا لاستنباط والمستنبطين حينما تكلموا عن أهمية علم أصول الفقه، فقال الغزالي: " أشرف العلوم ما ا زد وج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل فلا هو تصرف بمحض العقول، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد. وتتمثل هذه الأهمية في النقاط الآتية:

1) ا لاستنباط يعد وسيلة للتفقه في الدين، ويجعل الفقيه المستنبط محيطاً بطرق ا لاستنباط من منطوق ومفهوم، وخصوص وعموم، وإطلاق وتقييد وغير ذلك. وهذا يعد من خير ا لأعمال. كما جاء في الحديث: " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين.

2) هو وسيلة إلى معرفة الحكم الشرعي لكل ما يجد من الحوادث التي لم يرد بخصوصها نص صريح.

3) يحقق للفقيه المعرفة بحكم الشريعة وأسرارها، وعلل الأحكام ومقاصدها من ضرورية، وحاجية، وتحسينية.

4) يحقق للشريعة الإسلامية القدرة على مواجهة التحديات الحضارية وسد حاجات الناس في الحاضر والمستقبل، والقدرة على حل مشاكل الناس بما يتفق مع نصوص الوحي، والمصادر الأخرى.

5) إن معرفة قواعد الاستنباط ضرورية لكل من المفتي، والقاضي، والباحث في علوم الشريعة في التفسير والحديث والعقيدة وغيرها؛ لأن تلك المعرفة يحتاج إليها كل هؤلاء لفهم النصوص والاستدلال الصحيح بها، والجمع بين ما ظاهره التعارض، وعدم الوقوع في التناقض في الأحكام والفتاوى.

شروط الفقيه المستنبط

✓ الإسلام :فغير المسلم مهما بلغ من العلم بعلوم الشريعة لا يقبل استنباطه من نصوص الشريعة .

✓البلوغ: لقوله صلى الله عليه وسلم : رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل . ولان الصبي لا يعتمد خبره وشهادته فمن باب أولى عدم اعتماد استنباطه.

✓المعرفة بكتاب الله تعالى : يجب أن يكون المستنبط عالما بآيات ا لاحكام في القران ومواضعها وتفسيرها ودلالاتها.

✓المعرفة بالسنة النبوية : ينبغي ان يكون لديه معرفة واسعة با لاحاديث النبوية وخاصة تلك المتعلقة با لأحكام الشرعية مع القدرة على تمييز الصحيح من الضعيف .

✓العلم بأصول الفقه: وهو العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط ا لاحكام الشرعية والتبحر فيه ليتمكن الفقيه المستنبط من ا لاستنباط .

✓العلم باللغة العربية : لان القران والسنة نزلوا باللغة العربية فيحتاج المستنبط الى معرفة تامة باللغة وقواعدها وبلاغتها حتى يفهم النصوص الشرعية بدقة.

✓أن يكون الفقيه محيطا"بالناسخ والمنسوخ من ا لاحكام الوا ردة في كل من القران والسنة حتى لا يفتي بالحكم المنسوخ وقد مر علي بن ابي طالب بقاص يقص فقال له أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟قال: لا،قال: هلكت وأهلكت .

✓معرفة مواطن ا الاجماع : من الضروري أن يعرف المستنبط مسائل ا لإجماع حتى لا يخالفها في اجتهاده.

✓الفقه في مقاصد الشريعة : يجب أن يدرك المستنبط مقاصد الشريعة ا لإسلامية والتي تشمل تحقيق العدل والرحمة والمصلحة العامة كي يراعي هذه المقاصد في استنباط ا لأحكام .

✓التقوى وا لأمانة : يشترط ان يكون المستنبط متقيا لله ملتزما با لأمانة العلمية مبتعدا عن الأهواء والمصالح الشخصية لان ا لاستنباط مسؤولية عظيمة تتعلق بحياة الناس.

✓العقل والرشد : يجب أن يكون المستنبط عاقلا رشيدا قادرا على التحليل والتفكير السليم لأنه يتعامل مع قضايا تحتاج إلى عمق في النظر.

✓هذه الشروط تضمن ان يكون المستنبط مؤهلا لاستنباط ا لأحكام الشرعية بطريقة سليمة تحقق غايات الشريعة وتخدم المجتمع .

طرق استنباط الحكم الشرعي

✓استنباط الحكم الشرعي أو الوصول إلى حكم شرعي لمسالة معينة يعتمد على منهجيات علمية واصول فقهية دقيقة وتتنوع طرق الاستنباط بناءا على المصادر والأدلة الشرعية المعتمدة وفيما يلي أهم هذه الطرق:

طرق استنباط الحكم الشرعي

- ✓ **القران الكريم**: يعتبر القران المصدر الأول للتشريع في ا الإسلام ويستنبط الحكم الشرعي من الآيات القرآنية المباشرة والواضحة مثل ا لأمر بالصلاة والزكاة وتحريم القتل والزنا وما الى ذلك.
- ✓ **السنة النبوية**: السنة تأتي بعد القران الكريم في ترتيب المصادر وتتضمن ا لاحاديث النبوية وافعال النبي محمد عليه افضل الصلاة والسلام التي توضح وتفسر وتكمل ا لاحكام الموجودة في القران وتعتبر السنة شا رحة للقران ومبينة لتفاصيله وقد تأتي بحكم لم يرد في القران.
- ✓ **ا لاجماع** : هو اتفاق العلماء المجتهدين على حكم شرعي في عصر معين بعد وفاة النبي واذا اجمع العلماء على حكم معين اعتبر ذلك دليلا ملزما.
- ✓ **القياس** :هو إلحاق حكم مسالة غير منصوص عليها بحكم مسالة منصوص عليها لوجود علة مشتركة بينهما ويستخدم القياس لتمديد أحكام النصوص لتشمل حا لات جديدة .
- ✓ **المصلحة المرسلة** :هي المصالح العامة التي لم ترد في نص معين ولكنها تحقق مصلحة للناس وتدفع عنهم الضرر يعمل بها إذا لم تتعا رض مع نص شرعي أخر.

- ✓ **العرف** :يعتبر العرف مصدرا للاجتهاد ويأخذ به العلماء إذا لم يخالف نصا شرعيا ويشمل الأمور التي اعتاد الناس على فعلها ويقرها المجتمع بشرط ألا تخالف النصوص الشرعية.
- ✓ **الاستحسان** يتمثل في ترجيح حكم على حكم أخر بدليل يقتضي ذلك أما لدفع الضرر أو لتحقيق مصلحة أكبر أو بسبب سهولة التطبيق العلمي أو هو ترك القياس الظاهر في مسالة لأجل قياس أقوى أو لمصلحة معتبرة شرعا.
- ✓ **سد الذرائع** وهي قاعدة تمنع الوسائل التي قد تؤدي إلى محرم أو مفسدة حتى لو كانت الوسيلة في الأصل جائزة.
- ✓ **الاستصحاب** هو اعتبار بقاء الحكم الأصلي للمسالة حتى يظهر دليل يغيره بمعنى استمرار الحالة الثابتة ما لم يرد دليل ينقلها إلى حكم أخر

اليقين لا يزول بالشك
وجوب إزالة الضرر
المشقة تجلب التيسير
العادة محكمة
الأمور بمقاصدها
القواعد الفقهية الخمس الكبرى

قـواعـد فـقـهـيـة أخـرى

1.قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح(فرع قاعدة الضرر يزال) تحريم الخمر رغم وجود منافع قليلة فيه لأن أضراره أعظم

2.قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. أي أن الوسائل التي لا يمكن تحقيق الواجب إلا بها تصبح واجبة

3.قاعدة الضرورات تبيع المحظورات،هي فرع من قاعدة المشقة تجلب التيسير وتعني أن الضرورة قد ترفع الحظر عن بعض الأمور الممنوعة شرعا، بشرط أن تكون الضرورة حقيقية مثال أكل الميتة في حالة الجوع الشديد لإنقاذ النفس

4.قاعدة إذا ضاق الأمر إتسع، وإذا اتسع ضاق:(فرع قاعدة المشقة تجلب التيسير) تشير إلى أن الاحكام قد تخفف عند وجود مشقة، أو ضيق، وتعاد إلى أصلها عند زوال السبب، مثال القصر والجمع في الصلاة عند السفر

5.قاعدة الغنم بالغرم

حاجة الناس للشراء بالتقسيط

من حق من يتحمل الغرم(الخسارة) أن يحصل على الغنم(الربح) مثال: صاحب المال الذي يستثمره يتحمل الخسائر وله الحق في الأرباح

6.قاعدة الخراج بالضمان

7. الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة

الحاجات التي لا تصل إلى مرتبة الضرورة قد تعامل أحيانا كضرورة عند الحاجة الماسة

مثال: جواز بيع التقسيط رغم زيادة السعر لتلبية حاجة الناس للشراء بالتقسيط

التعارض والترجيح

في علم أصول الفقه يعتبر التعارض والترجيح من الأدوات الأساسية في التعامل مع النصوص الشرعية خاصة عندما تكون هناك نصوص تبدو متعارضة ،

1

التعارض

التعارض في الأصول هو وقوع تناقض أو تباين ظاهري بين دليلين شرعيين بحيث لا يمكن الجمع بينهما بسهولة ويمكن أن يكون التعارض بين آيات من القران الكريم أو بين الأحاديث النبوية أو بين آية وحديث.

أمثلة عن التعارض

إذا وجدنا حديثا ينهى عن فعل معين وفي الوقت ذاته وجدنا حديثا أخر يأمر به فقد يظهر هنا نوع من التعارض الظاهري .

2 الترجيح

الترجيح هو العملية التي يلجا إليها عندما يظهر تعا رض ظاهري بين الأدلة حيث يتم تفضيل دليل على أخر بناءا على قواعد أصولية معينة دون أن يكون هناك تناقض فعلي

أي أن الفقيه يسعى لترجيح احد الأدلة بناءا على قوة الدليل سياقه أو قرائن أخرى .

وسائل الترجيح

- **قوة السند** تقديم الحديث الصحيح على الضعيف
- **عدد الرواة** تقديم الحديث المروي عن طريق عدد اكبر من الرواة
- **الوضوح والقطع** تقديم النصوص الواضحة والمباشرة على النصوص المحتملة التي تحتمل عدة تفسيرات
- **المو افقة للقران** تقديم ما يوافق النص القرآني على المتواتر

قواعد الترجيح

قواعد الترجيح هي مجموعة من الضوابط والمعايير التي يستخدمها العلماء والمجتهدون عند دراسة الأدلة الشرعية المتعارضة بهدف تحديد أي الأدلة أكثر قوة وأولى بالاتباع وفيما يلي اهم قواعد الترجيح:

- ✓ترجيح النصوص الصريحة على الظنية : يقدم النص الصريح الواضح على الأدلة التي تحمل معاني غير واضحة او محتملة .
- ✓ترجيح القواعد الخاصة على العامة : القواعد العامة تشمل عدة احكام بينما القواعد الخاصة تتعلق بأحكام محددة .
- ✓ترجيح الأدلة القطعية على الأدلة الظنية : ادا كان تعارض بين دليل قطعي الثبوت ودليل ظني يقدم الدليل القطعي
- ✓ترجيح الأدلة المتواترة على اخبار الآحاد : يقدم الخبر المتواتر الذي روي عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب على خبر الآحاد.

- ترجيح المعنى المتفق عليه على المختلف فيه : اذا كان هناك دليل يدعم حكما متفقا عليه وأخر لحكم مختلف فيه يقدم الحكم المتفق عليه .
- ترجيح قاعدة دفع الضرر على جلب المنفعة : اذا تعارضت أدلة بين دفع ضرر وجلب منفعة يرجح دفع الضرر لأنه اكثر أهمية.
- ترجيح قاعدة درء المفاسد على جلب المصالح : حيث يقدم درء المفسدة على تحقيق المصلحة عندما يتعارضان .

- ترجيح القاعدة المبنية على الاستحسان عند الحاجة :يتم اللجوء إلى الاستحسان عند وجود دليل يثبت أن هذا الرأي أفضل للمصلحة العامة .

وهذه القواعد ليس ثابتة بل تختلف حسب السياق وتعتبر من الأدوات التي يحتاجها المجتهدون للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح .

حالات تقديم القواعد العامة على القواعد الخاصة في الترجيح

في علم الترجيح بين الأدلة الشرعية، الأصل أن القواعد الخاصة تقدم على القواعد العامة، لان القاعدة الخاصة تعالج مسألة بعينها بخصوصية تفوق معا معالجته القاعدة العامة، ومع ذلك قد تواجه حالات يقدم فيها العام على الخاص بسبب اعتبارات نصية أو سياقية ومن بين هذه الحالات:

المثال الأول: نسخ الخاص بالعام

القاعدة الخاصة: قوله تعالى" وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ "(البقرة 240)

يدل على أن عدة المرأة المتوفى عنها زوجها سنة.

القاعدة العامة: قوله تعالى" وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا" (البقرة 234)

الترجيح:

تم تقديم القاعدة العامة(عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام) لان الخاص(العدة سنة) نسخ بإجماع العلماء.

المثال الثاني: ضعف دليل الخاص

يقدم بعض العلماء القاعدة العامة لان الحديث فيه خلاف من حيث الصحة.

المثال الثالث:

القاعدة الخاصة: قول النبي صلى الله عليه وسلم" لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس"(رواه البخاري)

القاعدة العامة: أداء الصلاة المفروضة في وقتها.

الترجيح:

إذا استيقظ شخص قريبا من غروب الشمس وعليه صلاة العصر يقدم أداء الصلاة المفروضة على الحديث الخاص بمنع الصلاة بعد العصر تحقيقا لمقاصد الشريعة بأداء الفرائض.

المثال الرابع:

القاعدة الخاصة: تحريم أكل الميتة

الدليل قوله تعالى: قل لا أجد فيما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتا أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس.

القاعدة العامة: المضطر لا إثم عليه

"فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ"(البقرة 173)

الترجيح:

في حالة الضرورة يقدم العام (إباحة المحرم للضرورة) على الخاص (تحريم أكل الميتة)

فهذه الأمثلة تظهر المرونة في الفقه الإسلامي، حيث يتم تقديم القاعدة الأنسب لتحقيق المقاصد الشرعية أو دفع الضرر

امثلة عن التعارض

التعارض بين الآيات في القران الكريم هو مصطلح قد يثير تساؤلات ولكنه عادة ما يكون ناتجا عن سوء فهم أو تفسير غير صحيح للآيات لأن القرآن يعتبر متكاملا ولا تناقض فيه ومع ذلك يمكن أن نجد أمثلة ظاهريه تحتاج إلى تفسير أعمق لبيان توافقها.

مثال : مسألة الهداية والضلال

يقول الله تعالى" فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُر" (سورة الكهف الآية29)

ويقول في سورة القصص الآية 56" إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ"

الشرح: الآية الأولى تؤكد حرية الإنسان في ا لاختيار، بينما الآية الثانية تبين أن الهداية النهائية هي من الله تعالى فلا يوجد تناقض لان الله يتيح للإنسان حرية ا لاختيار، لكنه ييسر الهداية لمن يسعى إليها.

فالتعارض الظاهري بين الآيات يمكن حله من خلال فهم السياق واستخدام أدوات التفسير الصحيحة والعودة إلى أقوال العلماء وهذا التكامل بين الآيات يظهر عظمة النص القرآني وحكمته

تعارض بين القرآن والسنة

الصوم للمريض والمسافر

يقول الله تعالى" فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" البقرة 184.

في السنة النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم أحيانا أثناء السفر.

والتفسير أن القران يتيح الرخصة للمريض والمسافر بعدم الصيام، ولكن النبي عليه الصلاة والسلام بين أن الصوم جائز إذ لم يكن فيه مشقة، لا تعارض هذا بل رخصه وتوضيح وهذا ما يبدو كتعارض بين القرآن والسنة هو في الحقيقة تكميل وتوضيح للأحكام والعلماء يجمعون بين النصوص لفهم المقصود النهائي بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

أمثلة عن الترجيح

أداء الصلاة عند وجود النجاسة على الملابس:

1. **القرآن:** يقول الله تعالى" وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ" (المدثر4)

تفيد وجوب الطهارة الكاملة للثياب أثناء الصلاة.

2. **السنة:** قال النبي صلى الله عليه وسلم" إذا كان أحدكم في الصلاة فوجود شيئا في ثوبه فليمضي في صلاته ولا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا" رواه مسلم.

أمثلة عن الترجيح

أداء الصلاة عند وجود النجاسة على الملابس:

1. **القرآن:** يقول الله تعالى" وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ" (المدثر4)

تفيد وجوب الطهارة الكاملة للثياب أثناء الصلاة.

2. **السنة:** قال النبي صلى الله عليه وسلم" إذا كان أحدكم في الصلاة فوجود شيئا في ثوبه فليمضي في صلاته ولا ينصرف

أمثلة عن الاستنباط

المثال الأول:

قوله تعالى: " كُلُوا مِمَّا رزقكم الله حَلَالًا طَيِّبًا " (البقرة 168)

يشير إلى وجوب تناول الحلال والطيب من الأطعمة.

الحكم المستنبط هو ضرورة شكر النعمة التي انعم الله بها وعدم التبذير فيها لان الله ذكر الأكل الحلال الطيب، مقرونا بالامتثال له.

ويستنبط أيضا بما أن الإطعام يجب أن يكون طيبا فهذا يفهم منه وجوب تجنب الأطعمة الضارة بالصحة أو التي تؤدي إلى أضرار على المدى الطويل.

المثال الثاني:

قوله تعالى" ولا تموتن وإلا وانتم مسلمون"(آل عمران 102)

أمر واضح بضرو رة الثبات على ا الإسلام حتى الموت.

الحكم المستنبط هو وجوب ا الاجتهاد في الطاعات طول الحياة لان الموت لا يعلم وقته فلابد أن يكون المسلم دائما ا لاجتهاد في العبادة والتوبة، ويستنبط من الآية أيضا أن حسن الخاتمة يتطلب استعدادا دائما.

المثال الثالث:

قوله تعالى" وأقيموا الصلاة واتوا الزكاة وا ركعوا مع الراكعين"(البقرة43)

يستنبط من قوله وا ركعوا مع الراكعين أن العبادة في الجماعة لها فضل خاص والترابط بين العبادات العملية والمالية، الزكاة والصلاة مرتبطتان ببناء علاقة المسلم بربه وبالمجتمع

النهي عن الربا

1.استنباط من السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم" الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى (صحيح مسلم)

-**الإستنباط:** الحديث يوضح أن التأجيل في تبادل الذهب والفضة يعد ربا، مما يحرم التعامل به بهذه الطريقة.

علاقة عمل البنوك الإسلامية بطرق استنباط الحكم الشرعي

- ***القران الكريم*** :يعد القرأن المصدر الأساسي للشريعة الإسلامية ويجب أن تتوافق منتجات البنوك الإسلامية مع الاحكام التي وردت فيه مثل تحريم الربا وضرورة تجنب التعاملات المالية التي تشتمل على الغرر أو القمار.

- ***السنة النبوية*** :تأتي السنة النبوية كثاني مصدر حيث تستخدم الاحاديث النبوية للاستدلال على أحكام شرعية تخص المعاملات المالية مثال يتم الرجوع الى الاحاديث المتعلقة بالبيع والشراء والمرابحة لضمان ان هذه العمليات تتم بطرق شرعية
- ***الاجماع*** :معظم البنوك الإسلامية تعتمد على الهيئات الشرعية التي تتكون من علماء وفقهاء متخصصين هذه الهيئات تقوم بدراسة كل منتج مالي او معاملة جديدة وتصدر فتوى جماعية بناءا على الحكم الشرعي المناسب .وفي حالة ما اذا كانت المسائل المالية معقدة قد يستعين المختصون بمبدأ الاجماع بحيث يتم الاتفاق بين فقهاء وعلماء المسلمين على حكم معين بخصوص معاملة معينة .
- ***القياس*** :يعتبر القياس من أهم طرق الاستنباط التي تستخدمها البنوك الإسلامية حيث يتم القياس على مسائل مشابهة لعدم وجود نص صريح على سبيل المثال تحريم الربا يقاس عليه تحريم أي معاملة تتضمن زيادة غير مبررة او ظلما في التعامل المالي .

الاستحسان والمصلحة المرسلة : قد تستند البنوك الإسلامية الى الاستحسان أو المصلحة المرسلة في بعض الحالات لضمان تحقيق مصالح العملاء دون مخالفة مبادئ الشريعة ويستخدم الاستحسان لتمرير معاملات قد تكون اقل ضررا او اكثر ملائمة للواقع الحالي. حيث تسعى لتحقيق منافع عامة للمجتمع وتجنب الضرر مثل توجيه الاستثمارات في مشاريع تفيد المجتمع وتجنب تمويل المشاريع التي قد تسبب ضررا .

الفتـوى : تلجأ البنوك الإسلامية الى الفقهاء والمفتين للحصول على فتاوى شرعية في المسائل المعقدة التي تحتاج الى دراسة معمقة وتعتبر الفتوى دليلا شرعيا على حكم معين .

خـاتـمـة

في النهاية فان طرق استنباط الحكم الشرعي تعتبر أساسية لتحديد اطار عمل البنوك الإسلامية وتوجيهها بما يتماشى مع احكام الشريعة وتساهم في تحقيق أهدافها كوسيلة للتمويل الحلال .